المحاضرة رقم 01

مفهوم التعاون الأمني الدولي

في العصر الحديث كانت العلاقات بين الدول حيناً من الدهر يغلب عليها طابع التنافر والتضاد، غير أن العلاقات الدولية أخذت في خلال الأعوام المائة الأخيرة وجهة أخرى، إذ بدأت الدول تشعر بضرورة التعاون فيما بينها وبذل الجهود المشتركة من أجل صالح شعوبها، ولقد ترتب على الثورة الصناعية وتطور المجتمع الدولي الذي صاحبه تطور في العلوم المختلفة؛ ومنها العلوم القانونية والقضائية، وكذا تشعب أنواع العمل وفروعه أن أصبح التعاون بين الدول ضرورة تحتمها مصالح الشعوب فالتعاون بين الدول أصبح ضرورة بقاء وليس رفاهية اختيار، وبدون ذلك لن تستطيع أية أمة النهوض ومواجهة أسباب التشرذم والتخلف ، ونتيجة لذلك اقتنعت كافة الدول بضرورة تنسيق وتوحيد جهودها المشتركة في إطار "علاقات دولية تعاونية" تستهدف زيادة الفاعليات والقدرات على كافة المستويات سواء في النواحي السياسية أو الامنية أو الاقتصادية أو الدينية أو القانونية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها، كما تبرز أهمية التعاون الدولي في مجال مجابهة كافة الأنشطة غير المشروعة سواء تلك التي تقع من الأفراد أو من بعض الدول، وتعددت صور وأشكال ومجالات ووسائل التعاون واغراضه، ومدى قوة رابطته ونطاقه الجغرافي.

فمن حيث عدد الأطراف، نجد تعاوناً ثنائياً وتعاوناً متعدد الأطراف، ومن حيث المستوى، نرى تعاوناً اقليمياً أو شبه اقليمي، وآخر عالمي، ومن حيث الموضوع، نلحظ تعاوناً قضائياً وقانونياً وأيضاً شرطياً وأمنياً وتنفيذياً، ومن حيث المجال، نشهد تعاوناً شاملاً لمكافحة الأنشطة غير المشروعة، أو تعاوناً متخصصاً لمكافحة نشاط

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

محدد، ومن حيث صور "رابطة التعاون"، نجد تدرجاً ملحوظاً بين صور التعاون، من البسيط إلى المتوسط إلى الوثيق، ومن حيث الوسائل والأدوات المستخدمة، نلحظ تعدداً ما بين تبادل الزيارات والرأي والخبرات والمعلومات والمساعدة الفنية والشرطية والقضائية، وعقد الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإنشاء الكيانات التنظيمية من منظمات دولية ومؤسسات وهيئات، ولجان ومراكز ومعاهد، وجمعيات عبر الدول.

ولقد أدت التجارب التعاونية الناجحة إلى تشجيع الأطراف، لتطوير أوجه التعاون، وتم بالفعل توقيع عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الهامة، عالمياً واقليمياً، كما انشئت عدد من المنظمات الدولية الرائدة التي تولت قيادة الجهود المشتركة، ولعل أهمها – عالمياً – منظمة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، وعلى الصعيد العربي جامعة الدول العربية والأجهزة التابعة لها.

لذلك، فإن التعاون الدولي في مجال الامن (سواء تلك التي تقع من الأفراد أو من الدولة وأجهزتها وهي بصدد مباشرة نشاطها) يشكل أهمية عملية ونظرية لكافة دول العالم لأسباب عدة هي:

أولها: أنه لا غنى لأية دولة عن الدخول في علاقات، وروابط تعاونية مع غيرها من الدول.

ثانيها: هو حاجة إدارة هذا التعاون إلى الأسلوب العلمي ليحقق المصالح الوطنية للدولة، في ظل توازن بين المنفعة المرتقبة والأعباء المتوقعة.

ثالثها: أن النجاح في عمليات التعاون الدولي المعروض، هو نجاح في مكافحة الأنشطة غير المشروعة، كمجال من المجالات بالغة الأهمية لكافة الدول. نظراً

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

لارتباطه الوثيق بكافة العمليات الاستراتيجية للتنمية والتطوير والأمن بمفهومه الشامل.

حيث يعتبر التعاون الدولي في مجال مكافحة الأنشطة غير المشروعة من الأهمية والخطورة، إثر اقترانها بظاهرتين معاصرتين: أولهما: هي ظاهرة التقدم التقني وما أحدثته من ثورة واسعة النطاق في مجالات الانتقال والاتصال ونظم المعلومات، وثانيهما: هي ظاهرة "العولمة" وما أفرزته من إمكانيات وتسهيلات غير مسبوقة في هذين المجالين على وجه التحديد.

مفهوم التعاون الدولي بصفة عامة

التعاون لغة هو العون المتبادل، أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين، وهذا هو المعنى العام لكلمة تعاون، ويفهم منه التضافر المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم.

وهذا المعنى العام، هو الذي ورد في المبادئ والمثل الدينية، فالقرآن الكريم يحث على التعاون بقوله: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".

وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى التعاون على أنه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر، لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالمياً أو اقليمياً أو على المستوى الوطني للدول المشاركة، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة صنوف العلاقات ليعكس في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة، تقوم جنباً إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول أطراف هذا التعاون.

والتعاون بهذا المعنى، يشكل أحد طرفي العلاقات الدولية، حيث يمثل الطرف الآخر الصراع الدولي، فالمتأمل في التاريخ يرى أن النظام العالمي، يعيش منذ ولادته حالة من التأرجح نحو التوتر تارة، ونحو التعاون تارة أخرى، ويلحظ بسهولة أن العالم

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

لم يشهد في أي وقت مضى هذه القدر من التوتر والصراعات السائدة في عالم اليوم، كما أنه لم يشهد في أي وقت آخر اندفاعا نحو التعاون كما هو سائد في عالمنا المعاصر.

ويعزي السبب في مثل هذا التناقض الصارخ في بنية النظام السياسي العالمي إلى العوامل التاريخية التي ساهمت في تأسيسه وتطوره، يضاف إلى ذلك أن تعدد الايديولوجيات والسياسات التي انتهجتها الدول، وتباين وعيها لكل من المفاهيم المتعلقة بكل من الأبعاد الدولية والقومية للتعاون، وبخاصة (الأمن القومي – القيم القومية – السيادة القومية – المصلحة القومية – القوة القومية ....) إلى جانب اختلاف أساليب تحقيقها أو الحفاظ عليها، قد أدى إلى هذا التأرجح ما بين الصراع والتعاون.

وعلى ذلك يمكن تعريف التعاون الدولي بصفة عامة بأنه الاسهام في عمل مشترك، وهو ما يعني بالضرورة تعدد القائمين بالعمل، ومن ثم فإن التعاون يكون ثمرة لرغبة عدد من القوى الاجتماعية المختلفة في العمل المشترك.

وإذا كنا في مجال الحديث عن التعاون الدولي، فإن لفظ الدولية، هو الذي يتكفل بتعيين تلك القوى الاجتماعية التي تقوم بالتعاون فيما بينها، ويستلزم بالضرورة أن تكون تلك القوى الاجتماعية منتمية إلى أكثر من دولة واحدة.

وإذا كان التعاون الدولي له مفهومان، فهناك: المفهوم الضيق للتعاون والذي ينصرف إلى التعاون بين الدول، وهناك المفهوم الواسع للتعاون الدولي الذي يمتد ليشمل التعاون بين عناصر اجتماعية تنتمي إلى أكثر من دولة، ولا شك أن هذا المفهوم الأخير، هو الذي يتفق مع حجم التعاون الذي يجري في مجال مكافحة الأنشطة غير المشروعة من خلال الدول وأجهزتها الحكومية، كما يجري أيضاً عن

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

طريق المنظمات غير الحكومية فضلاً عن أن هذه التعاون يتم في نطاق عالمي، وكذلك في نطاق اقليمي، وأخيراً على نطاق ثنائي بين الدول.

مبدأ التعاون الدولي من المبادئ القانونية الدولية

بات مبدأ التعاون الدولي في العالم المعاصر من المبادئ القانونية الدولية، التي لا يرقى إليها الشك، فالمتأمل في نصوص المواثيق المنشئة للهيئات الدولية بكافة أنواعها سيجد تعبير التعاون وارداً في صدر الأهداف التي تتغياها تلك الهيئات، وفي مقدمة المبادئ التي تقوم الدول الأعضاء وأجهزة تلك الهيئات بالالتزام بها في سعيها من أجل تحقيق تلك المقاصد والأهداف.

وحسبنا أن نشير إلى ميثاق الأمم المتحدة ، التي توجب ديباجته بالإشارة إلى عزم الدول الموقعة، أن توحد جهودها لتحقيق الأغراض المشار إليها في الديباجة، ثم تشير مادته الأولى في فقرتها الثالثة إلى تحقيق التعاون الدولي على المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والقانونية في مجال تعدادها لمقاصد الأمم المتحدة، ثم تقرر الفقرة الخامسة من المادة الثانية من الميثاق أن ((يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملا من أعمال المنع أو القمع)).

وقد وجد هذا المبدأ تأكيداً وترسيخاً في عدد كبير من التوصيات والقرارات التي صدرت عن الفروع المختلفة لهيئة الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة، ويأتي في المقدمة الإعلان الذي أصدرته الجمعية العامة في 24 أكتوبر سنة 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والذي أكد المبدأ الرابع من مبادئه، على التزام الدول بوجود التعاون فيما بينها طبقاً لأحكام الميثاق.

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

كما كان مبدأ التعاون الدولي من أهداف جامعة الدول العربية حيث نص عليه ميثاقها، فقد تضمنته المادة الثانية من الميثاق والتي أوضحت أن من أغراض الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها، تعاوناً وثيقاً، بحسب نظم كل دولة وأحوالها، في الشئون الاقتصادية والمالية والشئون الاجتماعية والشئون الصحية، كما يدخل في مهمة مجلس الجامعة العربية، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتتعاون جامعة الدول العربية مع هيئة الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً.

وهكذا باتت الدول تلتزم في إطار المجتمع الدولي المنظم بوجوب التعاون فيما بينها، مباشرة، ومن خلال الهيئات الدولية بكافة أنواعها، العالمية والاقليمية والسياسية أو ذات الطابع الفني، بموجب العديد من النصوص القانونية، التي تقرر مبدأ التعاون، كأصل قانوني من أصول التنظيم الدولي المعاصر، بحيث يمكن القول بأن مبدأ التعاون الدولي يعد اليوم أحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها التنظيم الدولي المعاصر، والمجتمع الدولي المنظم الذي نعيش في اطاره.

مفهوم التعاون الدولي الامني

يعتبر التعاون الدولي الامني من المفاهيم التي يصعب وضع تعريف جامع مانع لها، ويعزي ذلك لأسباب عدة منها اتساع المجال والصور والأشكال التي يمكن أن يتخذها هذا التعاون، وعدم إمكان حصرها أو حصر الوسائل الجديدة والمتجددة التي تجعل هذه التعاون ظاهرة متغيرة ومتطورة بشكل مستمر.

ورغم ذلك، يعرف بعض الفقهاء التعاون الدولي الامني بأنه مجموعة الوسائل التي بواسطتها تقدم إحدى الدول معونة سلطتها العامة أو مؤسساتها الامنية إلى سلطة عامة في دولة أخرى.

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

والواقع أن التعاون الدولي الامني، يمثل أحد صنوف التعاون بين الدول في علاقاتها الخارجية، ويقصد بها تبادل العون والمساعدة، وتضافر الجهود المشتركة بين طرفين أو دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة أو مصلحة.

وإذا كنا اليوم نستطيع أن نتحدث عن المجتمع الدولي بالمفهوم الحقيقي، فإننا نستطيع أن نلمس تحولات جذرية في الفلسفة والمبادئ التي أصبحت تسود العلاقات بين الدول، بعد أن سادت مرحلة المجتمع الدولي المنظم، فبعد أن ظلت الدول تكتفي لفترات طويلة بحد أدنى من العلاقات المتبادلة، ومن التعاون الدولي الذي يغلب عليه طابع الثنائية في إطار من التعايش في الفترات التي تنزوي فيها الرغبة في الصراع المسلح، فإن فكرة المجتمع الدولي المنظم قد فرضت على الدول أوضاعاً جديدة، وحفزتها على التوسع في صور التعاون فيما بينها من أجل الوصول إلى عالم أفضل.

ففي هذا المجتمع الدولي الذي نعيش فيه اليوم، أصبح مبدأ التعاون الدولي الامني أمراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه أو المغالاة في التضييق من نطاقه، وبات من المسائل التي يجري التسليم بها، والتعبير عنها باعتبارها من المسلمات التي لا تقبل الجدل أو تحتمل الخلاف، وذلك على الرغم من كل صور التناقض والصراعات التي ما زال يزخر بها عالم اليوم، إلا أن الملاحظ أن كل دولة بمفردها لم تعد قادرة بحال من الأحوال على الانفصال عن المجتمع الدولي الأعم الذي نعيش في إطاره، بل أصبحت مدعوة ومدفوعة بعوامل متعددة إلى التعاون مع غيرها من الدول، في اطار هذا المجتمع، نزولا على مجموعة من العوامل والاعتبارات التي لا تملك منها فكاكاً، ويمكن أن نحدد أبرز تلك العوامل في مجموعة من العوالم الفنية والاقتصادية والسياسية.

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

وعليه يمكن تعريف التعاون الامني الدولي بأنه مجموعة الاجراءات التي تتخذها سلطة دولة ما او جهاز منطمة دولية حكومية بناء على طلب دولة ما او منطمة ما دولية اخرى سةاء كانت اجراءات في المجال العسكري او الشرطي استنادا الة المصادر القانونية الدولية المختلفة.

الإيجابية المترتبة على تحقيق التعاون الدولي الأمني:

مما لاشك فيه أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم العوامل السلبية التي تعرقل كل الجهود المبذولة في سبيل تحقيق تنمية شاملة، ومن المؤكد أن تحقيق التعاون الامني الدولي يترتب عليه تدعيم القدرة الامنية لمواجهة العوامل السلبية بصفة عامة وخصوصا الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فهو يمكن الاجهزة الامنية من تحديد الاهداف بقدر عال وموضوعية وواقعية، وبالشكل الذي يتناسب مع الظروف المستقبلية والامكانيات المتوقعة، ويمكنها ايضا من ان تكون هي البادئة بالفعل وليس رد العفل، وبالتالي يتحقق مفهوم الامن الوقائي الذي يجنب المجتمع الكثير من التضحيات واجهزة الامن العديد من الخسائر.

ولقد ادت متطلبات مكافحة مهددات الامن الى تطور غير مسبوق في اساليب التعاون االمني الدولي، كما اوجدت الدول نماذج من التعاون الامني الدولي كانت مجهولة من قبل مثل اقامة وتنفيذ المشروعات المشتركة علاوة علة الشرطة الاتحادية.

وفي ضوء الجهود الدولية الامنية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود ، يمكن أن يحقق التعاون الامني الدولي على الساحات المختلفة عدة اهداف رئيسية تمثل في حقيقتها اوجها للتعاون وتزيد من قدر الحرص علة ضرورة الوصول اليه، ويمكن القول إن تلك الاهداف تمثل في حقيقتها غايات تسعى كافة المؤسسات الامنية الى

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

ضرورة تحقيقها بغض النظر عن قدرة كفاءتها، ذلك أن الاداء الامني يعتمد في انطلاقه دائما على مزيد من تحقيق هدا التعاون وصولا الى اهداف لا يمكن اطلاقا ادراكها دون تعميق جسور التعاون بين المؤسسات الامنية المختلفة، ويمكن حصر تلك الاهداف فيما يلي:

- التنسيق بين المؤسسات الأمنية بآلياتها المختلفة في الساحات الأمنية الإقليمية والدولية يحقق في النهاية حصر معدلات الجريمة ويحول دون استفحالها.
- استكمال أي نقص في المعلومات الامنية.
- اتاحة الفرص لسد الثغرات الامنية العبر وطنية.
- اتاحة الفرص للتعرف على مختلف التجارب الامنية الدولية بشكل يسهم من امكان نقل ايجابيات تلك التجارب الدولية.
- نقل الخبرات الامنية.
- وضع الاسس العلمية لاجراء الدراسات والبحوث المشتركة بين المؤسسات الامنية ومراكز البحوث العلمية قصد تطوير العمل الامني.
- تحصين الساحة الامنية الداخلية والحيلولة دون الاعتداء على السيادة الوطنية او الحدود.
- الحيلولة دون استفحال العناصر الاجرامية في بيئات امنة بعيدة عن المؤسسات الامنية الوطنية وتقع خارج سيادة الدولة.

ويرى جانب من خبراء الامن أن تفعيل اجراءات التعاون الامني الدولي يحقق حد من التقارب بين مختلف المؤسسات الامنية الوطنية قصد توفير وحدة الاساليب

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

والممارسات الامنية المبينة علة قواعد مشتركة تحقق التكامل الامني وتحقق التنمية فغي مختلف المجالات، ولعل محصلة كل ذلك هو نجاح المجتمع الدولي في اصدار اتفاقيات دولية مثل الاتفاقية الدولية لمكافحة الارهاب.

Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM